

نقابة المالكين: القانون أصبح نافذاً وواجب التطبيق وفق الأصول الدستورية والقانونية



من يملك مفتاح الحل لازمة المالكين والمستأجرين القدامى

للتأكد من اتباع الأصول القانونية التي تحمي حقوقهم، والخيار الأفضل للتطبيق يبدأ بالتوافق الرضائي بين الطرفين وفق الأليات المعروفة للتحمين العقاري بوساطة الخبراء، أو من طريق القاضي المدني المنفرد بالنظر بقضايا الإيجارات في حال نشوء نزاع بين الطرفين أو في حال رفض المستأجر تطبيق القانون متآثراً بحملات التضييق التي يمارسها البعض من خلال محاولة تشويه المسار الطبيعي لتطبيق القانون وفق الأصول. وأن القانون الجديد للإيجارات نافذ حكماً ولا مجال للاجتهاذ في هذا الناحية، وأن لديه فكة كاملة للقضاء النهائي الذي سيلازم برانه بتطبيق القانون والعمل وفق بنوده النافذة تأميناً لمسار العدالة الموكلة بتطبيقها المحاكم إحقاقاً للحق ومنعاً للظلم».

وفي الختام، وزعت النقابة كتاباً مفصلاً عن آلية تطبيق القانون والأسباب الموجبة لتطبيقه وفق الأصول التشريعية.

بالغاء مادتين (7 و13) وفقرة من مادة أخرى (الفقرة ب-4 من المادة 18)، ولأن القانون لا يلغيه إلا قانون آخر وهذا لا ينطبق على القانون الجديد للإيجارات الذي أقره المجلس النيابي في جلسة 1 نيسان التشريعية ونشر في الجريدة الرسمية بملاحق العدد 27 من الجريدة الرسمية بتاريخ 26 حزيران الماضي».

وتابع: «إن المالكين القدامى هم الفئة الأكثر غبنًا بعد انتهاء الحرب في عام 1990، لأنهم خسروا ملكهم ورزقهم»، مطالباً «الدولة بمساعدتهم والتعويض عنهم لأن القانون الجديد غير منصف للمالكين فهو يمدد إقامة المستأجرين في منازلهم 9 سنوات إضافية ومن دون بلوغ الجدل العادل على نحو فوري».

وشرح شرفان طريقة تطبيق القانون وفق البنود التي أصبحت نافذة بعد قرار المجلس الدستوري الأخير. وطالب المالكين القدامى «بمباشرة التطبيق فوراً والاتصال بالنقابة

بعد أن عمّم المؤتمر الوطني للمستأجرين القدامى الأسبوع الماضي إرشادات لحماية حقوقهم ودان تطبيق القانون الجديد بحجة نفاذه، أطل المالكون من خلال مؤتمرهم الصحافي أمس، لشرح موقفهم من القانون الجديد، لا سيما دستوريته. واعتبروا أنّ الدولة اللبنانية أعادت التوازن إلى العلاقة بين المالكين والمستأجرين من خلال القانون الجديد للإيجارات، لافتين إلى أنّ القانون، والذي يصبح نافذاً بدءاً من هذا اليوم، أتى بعد نضال استمر لحوالي 40 عاماً، بعد أن صدر في الأول من نيسان الفائت 2014، وذلك بعد رد الطعن بالقانون من قبل المجلس الدستوري.

واعتبرت نقابة مالكى العقارات والأبنية المؤجرة مؤتمراً صحافياً في فندق كومفورت الحازمية، لشرح موقفها من نفاذ القانون الجديد للإيجارات في 28 كانون الأول 2014 وفقاً للأصول الدستورية والقانونية، في حضور نقيب المالكين جوزف زغيب، رئيس تجمع المالكين باتريك رزق الله، الخبير الدستوري أنطوان سعد، مستشار نقابة وتجمع المالكين المحامي شربل شرفان وحشد من المالكين القدامى والمحامين.

وأشار رزق الله إلى «أن هذا اليوم هو يوم تاريخي ومفصلي في تاريخ نضال المالكين للدفاع عن حقهم المقتضب منذ 40 عاماً بالتصرف بملكيتهم الخاصة ويتقاضي بدلات إيجار عادلة».

وأضاف: «إن الدولة اللبنانية قررت أخيراً إعادة التوازن إلى العلاقة بين المالكين والمستأجرين من خلال القانون الجديد للإيجارات الذي أصبح نافذاً وواجب التطبيق وفق الأصول الدستورية والقانونية، ومن غير الجائز إطلاق الفتاوى غير الصحيحة حول نفاذ القانون وعلى لسان أشخاص هم طرف في القضية، ومن المعيب إطلاق الإشاعات ومحاوله إثارة البلبلة بين المالكين والمستأجرين لإعادة تطبيق القانون وإدخال الفرقين في نزاعات قانونية ستؤدي حتماً إلى تطلق القانون من خلال المحاكم».

وتابع: «إن المالك القديم التزم بالقوانين الاستثنائية التي حملته عبء تأمين خدمة السكن إلى المستأجرين بما يشبه المجاني،

2014 عام الصمود وتأكيد القدرات الصناعية

الجميل: قطاع النفط سيحدث تغييراً جذرياً وقادرون على زيادة حجم صادراتنا

اعتبر رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل أنّ 2014 كان عام الصمود وتأكيد قدرات الصناعة اللبنانية، لافتاً إلى أنّ القطاع الصناعي برهن مجدداً خلال هذا العام، أنّ لديه مناعة نسبية في الأسواق المحلية وأجابه التصدير، إذ طرأت تطورات في الأسواق الخارجية أعانت الصادرات، لكن في لبنان لم تشهد صادراتنا أي انهيار، ما يؤكد فعالية حركة الصناعيين اللبنانيين ونشاطهم ومرونتهم». مضيفاً أنّ «لبنان 2014 كان أيضاً عام التضخم لانطلاق إلى أسواق جديدة، ككندا، روسيا، وبعض الدول الأفريقية»، وأعلن أنّ 2015 هو «عام الأمل».

وتمنى الجميل في حديث له «المركزية»، أن «يتم خلال السنة المقبلة إطلاق سراح القدرات الصناعية المختبة في معالجة ملفات صناعية عدة»، مشيراً إلى «المطاقة المكثفة التي تطلق من خلال هذه القطاعات قائمة، إضافة إلى معالجة الأكلاف الإضافية للتصدير».

وأضاف الجميل: «نحن قادرون على زيادة حجم صادراتنا، من هنا نأمل تجسيد هذه الطاقات الموجودة في مزيد من فرص العمل، إضافة إلى تجسيد التعاون مع الوزراء المعنيين وبعثات مجلس إدارة الجمعية الذي عمل على أكثر من مستوى»، مشيراً إلى أنّ «تجارة ستهدأ بالظهور تباطعا».

أما عن أولوية القطاع الصناعي في السنة المقبلة، فأشار إلى أنّه «لبنان سلة برامج متكاملة، والحلول المأمولة ستطاول الاقتصاد برهته، ضمن برنامج اقتصادي-اجتماعي. فنحن نطالب بمنظومة متكاملة تكون أكثر واقعية لتحقيق الأمن، إذ من العسوية تنفيذ مطالب كل قطاع على حدة وبالمرق». فطالب القطاع الصناعي واضحة،

واعتبر رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل أنّ 2014 كان عام الصمود وتأكيد قدرات الصناعة اللبنانية، لافتاً إلى أنّ القطاع الصناعي برهن مجدداً خلال هذا العام، أنّ لديه مناعة نسبية في الأسواق المحلية وأجابه التصدير، إذ طرأت تطورات في الأسواق الخارجية أعانت الصادرات، لكن في لبنان لم تشهد صادراتنا أي انهيار، ما يؤكد فعالية حركة الصناعيين اللبنانيين ونشاطهم ومرونتهم». مضيفاً أنّ «لبنان 2014 كان أيضاً عام التضخم لانطلاق إلى أسواق جديدة، ككندا، روسيا، وبعض الدول الأفريقية»، وأعلن أنّ 2015 هو «عام الأمل».

وتمنى الجميل في حديث له «المركزية»، أن «يتم خلال السنة المقبلة إطلاق سراح القدرات الصناعية المختبة في معالجة ملفات صناعية عدة»، مشيراً إلى «المطاقة المكثفة التي تطلق من خلال هذه القطاعات قائمة، إضافة إلى معالجة الأكلاف الإضافية للتصدير».

وأضاف الجميل: «نحن قادرون على زيادة حجم صادراتنا، من هنا نأمل تجسيد هذه الطاقات الموجودة في مزيد من فرص العمل، إضافة إلى تجسيد التعاون مع الوزراء المعنيين وبعثات مجلس إدارة الجمعية الذي عمل على أكثر من مستوى»، مشيراً إلى أنّ «تجارة ستهدأ بالظهور تباطعا».

أما عن أولوية القطاع الصناعي في السنة المقبلة، فأشار إلى أنّه «لبنان سلة برامج متكاملة، والحلول المأمولة ستطاول الاقتصاد برهته، ضمن برنامج اقتصادي-اجتماعي. فنحن نطالب بمنظومة متكاملة تكون أكثر واقعية لتحقيق الأمن، إذ من العسوية تنفيذ مطالب كل قطاع على حدة وبالمرق». فطالب القطاع الصناعي واضحة،

تحصيص الأسعار في الصيف المقبل

البدرى: «أوبك» لن تخفض إنتاجها البالغ نحو 30 مليون برميل يوميا

أشار الأمين العام لمنظمة «أوبك» إلى أنّ التراجع الحالي في سعر النفط لا يتوافق مع العرض والطلب، فالعرض يزيد على الطلب بنسبة بسيطة، بينما تراجعت الأسعار نحو 50 في المئة.

وأكد الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، عبدالله سالم البدرى، أنّ سعر برميل النفط الحالي لا يتناسب وآليات السوق من حيث العرض والطلب، «فالعرض يزيد على الطلب بنسبة بسيطة، ولا يمكن أن تؤدي هذه الكميات إلى تراجع الأسعار بنسبة قاربت إلى النصف».

حتى الصيف المقبل

وقال البدرى لجريدة «الاتحاد»، إنّ سعر برميل النفط مطلع عام 2014 كان مقبولا للمستهلك والمنتهج، متوقفاً أن تمدد دول أوبك الفترة المبررة سابقاً لإنجاز 177 مشروعا بقيمة 270 مليار دولار خلال 2014-2018 إلى فترة أخرى، نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وتابع: «الدول من خارج أوبك ترغب في تخفيض إنتاج النفط لتحقيق ارتفاع الأسعار، و«أوبك» لن تخفض إنتاجها البالغ نحو 30 مليون برميل يوميا».

النقابات الزراعية في البقاع طالبت بحماية الإنتاج

ترشيحي: 40 ألف طن بطاطا لا تزال موجودة في المستودعات



ترشيحي متحدّثاً خلال اللقاء

عقدت النقابات الزراعية في البقاع، لقاءً عاماً في غرفة زحلة والبقاع، ضمّ حشداً كبيراً من أعضاء النقابات والمزارعين، في حضور ممثل وزير الزراعة المدير العام للوزارة لويس لحود.

وأشار نقيب مزارعي البطاطا في البقاع جورج الصقر إلى «مشكلة الركود الزراعي، وعدم التصدير إلى الخارج، والمنافسة»، مطالباً الدولة «بال تدخل لحماية الإنتاج الزراعي اللبناني ودعمه، وخصوصاً البطاطا، إضافة إلى دفع المساعدات للمزارعين بعد الكوارث الطبيعية خلال العام الماضي».

واعتبر رئيس تجمع المزارعين في البقاع إبراهيم ترشيحي أنّ عام 2014 عام «نخس ونكد» على جميع المزارعين في لبنان، ولاسيما مزارعي البقاع بسبب الأحوال المناخية ما أدى إلى إنتاج ما بين 20 و50 في المئة». وأضاف: «الأحوال الأمنية والإقبال طريق شهر البيدر وعدم توافد الأسواق إلى لبنان، والأوضاع غير المستقرة في جميع المناطق، كل ذلك أدى إلى عدم تصريف الإنتاج كما يجب في أسواقنا الداخلية، وكذلك عدم توافر القدرة الشرائية لدى المستهلك اللبناني».

وتابع: «كذلك الأوضاع الأمنية المحيطة ليست بأفضل حال، إذ تعرّضت قوافل الشاحنات التي تحمل منتجات زراعية للتلّف واستشهد احد السائقين على الطريق، ما رفع أجور النقل وقيقت حجة لغاية اليوم يدفع ثمنها بمضاعفة إيجار النقل». ولفت ترشيحي إلى أنّ «اتفاقية التيسير العربية في كل الدول اللبنانية لا يلمح منها إلا اسمها، ولا تنطبق في أي بلد كما يجب إلا في لبنان».

الذهب يستقر عند 1195 دولاراً للأونصة

المعدن من جهات كانت تعتمد سياسة الشراء مثل أسواق شرق آسيا، والطلب من البنوك المركزية حول العالم. وفيما يخضّ الفضة، لفت التقرير إلى أنّ أداء هذا المعدن كان قارباً لأداء الذهب وأغلق سعر أونصة الفضة عند مستوى 16.1 دولار، وهو سعر جيد على رغم عمليات جني الأرباح والتداولات المضاربية الإلكترونية. وبعد تماسك سعر الفضة عند هذا المستوى إشارة واضحة للمتداولين بتحقيق مستويات صعود أكبر في الأيام المقبلة، مشيراً إلى أنّ الفضة لا تزال تمثل الرهان الأقوى لإرباح على المدى المتوسط والبعيد.

ولفت التقرير إلى أنّ بقية المعادن القيمة كانت بعيدة عن التأثيرات القوية للأسواق مع غياب الكثير من المستثمرين، وأنهى البلازنيوم الأسبوع على مستوى 1217 دولاراً للأونصة بهبوط قدره 20 دولاراً عن أسعار الافتتاح، فيما أنهى البلاتينيوم أسبوعه عند مستوى 818 دولاراً للأونصة بنزول قدره 9 دولارات عن أسعار بداية الأسبوع.

أظهر تقرير اقتصادي متخصص، استقرار أسعار الذهب عند مستوى 1195 دولاراً أميركياً للأونصة خلال تداولات الأسبوع الماضي الذي تميز بغياب أغلب المستثمرين عن التداول بسبب عطلة عيد الميلاد.

وذكر التقرير الصادر عن شركة «سايبك الكويت» لتجارة المعادن النفيسة أمس، أنّ الكثيرين من المستثمرين فضّلوا مراقبة حركة الأسعار وعدم التسرع في فتح مراكز جديدة مع نهاية العام، مرجحاً أن تكون جلسات التداول هادئة حتى بداية السنة الجديدة.

وتوقع التقرير أنّ البيع سيتفوق على الشراء في الأيام المقبلة لأنها تتزامن مع عمليات أفضال الحسابات، لافتاً إلى أنّ أداء الذهب خلال عام 2014 اتسم بتعادل الأسعار بين نهايته وبدايته.

وأوضح أنّه في حال استقرار أسعار الذهب عند مستوى 1200 دولار للأونصة في الأسبوع الأخير من 2014 فإنها ستبقى مكاسب غير متوقعة خصوصاً لدى المحللين الذين راهنوا على أنّ السعر سوف يهبط دون مستوى 1150 دولاراً.

وبيّن أنّ الأسعار الحالية نتيجة طبيعية لتداولات عام كامل واجه فيها الذهب ضغوطاً كبيرة من الدولار وبورصات الأسهم، وكانت المنافسة بينها قوية لاجتذاب السيولة وساعد في تلك الضغوط اختفاء الطلب على

المعدن من جهات كانت تعتمد سياسة الشراء مثل أسواق شرق آسيا، والطلب من البنوك المركزية حول العالم. وفيما يخضّ الفضة، لفت التقرير إلى أنّ أداء هذا المعدن كان قارباً لأداء الذهب وأغلق سعر أونصة الفضة عند مستوى 16.1 دولار، وهو سعر جيد على رغم عمليات جني الأرباح والتداولات المضاربية الإلكترونية. وبعد تماسك سعر الفضة عند هذا المستوى إشارة واضحة للمتداولين بتحقيق مستويات صعود أكبر في الأيام المقبلة، مشيراً إلى أنّ الفضة لا تزال تمثل الرهان الأقوى لإرباح على المدى المتوسط والبعيد.

ولفت التقرير إلى أنّ بقية المعادن القيمة كانت بعيدة عن التأثيرات القوية للأسواق مع غياب الكثير من المستثمرين، وأنهى البلازنيوم الأسبوع على مستوى 1217 دولاراً للأونصة بهبوط قدره 20 دولاراً عن أسعار الافتتاح، فيما أنهى البلاتينيوم أسبوعه عند مستوى 818 دولاراً للأونصة بنزول قدره 9 دولارات عن أسعار بداية الأسبوع.

وأشار إلى أنّ الأسواق المحلية زادت فيها حركة الشراء مع نهاية الأسبوع، حيث حقق كيلو الذهب زيادة قدرها 300 دينار كويتي وسط طلب على المشغولات الذهبية متوقفاً استمرار انتعاش تجارة المشغولات مع حلول رأس السنة.